



بيان دولة الكويت

يلقيه

سعادة السفير/ منصور عياد العتيبي
المندوب الدائم لوفد دولة الكويت لدى الامم المتحدة

أمام

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥

مقر الامم المتحدة - نيويورك

الخميس، ٣٠ أبريل ٢٠١٥

السيدة الرئيسة،،،

أود في البداية ان أتقدم لكم ولبلدكم الشقيق الجزائر بخالص التهئة على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة لمؤتمر الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2015، وإذ اؤكد لكم استعدادنا للتعاون معكم لإنجاح اعمال هذا المؤتمر، فإننا على ثقة تامة بان حكمتكم وخبرتكم ستمكنكم من القيام بمهامكم على أكمل وجه وستقود اجتماعاتنا الى تحقيق أفضل النتائج. كما أود ايضا ان اعرب عن تأييد وفد بلادي لما جاء في بياني حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية. كما نرحب بانضمام فلسطين لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية باعتبارها الدولة الـ 191 .

السيدة الرئيسة،،،

تولي دولة الكويت اهمية قصوى لكافة القضايا والمسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وضمان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، تلك القضايا التي تشكل الركائز الاساسية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي، أن دولة الكويت تؤكد مجدداً على موقفها الثابت والراسخ إزاء ما يتعلق بقضايا نزع السلاح والامن الدولي وعلى رأسها التزامها بمعاهدة عدم الانتشار النووي وعلى المخرجات الصادرة عن مؤتمرات المراجعة المتصلة بها.

السيدة الرئيسة،،

تنعقد الدورة التاسعة لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار في ظل ظروف دقيقة ومغايرة عن الدورة السابقة قبل خمسة اعوام، فالحوار اليوم لم يعد يقتصر على البحث عن افضل السبل لنزع السلاح النووي، بل بات الحديث يتمحور حول مدى واقعية امكانية تحقيق ذلك الهدف من عدمه، فالدول الحائزة على الاسلحة النووية تستمر في تأكيداتها على ان هذه الاسلحة هي لتحقيق الردع والامن، بينما تتطلع بقية الدول الاطراف الى عالم خالٍ من الاسلحة النووية من خلال تنفيذ الالتزامات والتعهدات الصادرة عن مؤتمرات المراجعة السابقة او من خلال مبادرات جديدة كمؤتمر الاثر الانساني على الاسلحة النووية الذي انطلق في العاصمة النرويجية اوسلو في العام 2013، بالاضافة الى الجهود الاقليمية ودون الاقليمية في انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل في العديد من المناطق حول العالم.

فالسبيل الوحيد لعدم انتشار الاسلحة النووية هو في التخلص منها نهائياً، وفي هذا الصدد نشجع ونحث الدول النووية على مضاعفة جهودها وان تعمل على خفض ترسانتها النووية تنفيذا لالتزاماتها الدولية اضافة الى الاتفاقات الثنائية المبرمة فيما بينها، والى ان يتم التخلص من الاسلحة النووية فانه من الضروري ان يتم تقديم ضمانات للدول غير النووية بعدم استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضدها بموجب اتفاقية دولية ملزمة.

السيدة الرئيسة،،،

عندما نتحدث عن المبادرات الدولية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فلا بد لنا ان نستذكر ما تواجهه منطقة الشرق الاوسط من تحديات تعوق دون اقامة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية فيها على الرغم من القرار الصادر عن مؤتمر المراجعة في العام 1995، والذي جاء ضمن صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، والذي لا يزال ساري المفعول.

كما كانت أحد اهم مخرجات مؤتمر المراجعة في العام 2010، خطة العمل التي وضعت خارطة الطريق من اجل عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط قبل نهاية العام 2012، فتلك الوثيقة التي اعتمدها الدول الاطراف قبل 5 اعوام، اكدت على أهمية انضمام اسرائيل الى المعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأهمية الاضطلاع بعملية تؤدي الى تنفيذ قرار الشرق الاوسط لعام 1995 على نحو تام.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول العربية والمرونة الكبيرة التي ابدتها خلال السنوات الخمس الماضية من اجل انعقاد مؤتمر هلسنكي المعني بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، الا ان تلك الجهود العربية، وبكل اسف، لم يكتب لها النجاح بعد استمرار تأجيل انعقاد المؤتمر بقرارات أحادية، ودون الرجوع للدول العربية، وهو ما يمثل انتكاسة اضافية للجهود الدولية الرامية الى اقامة عالم خال من الاسلحة النووية.

السيدة الرئيسة،،،

ان تطلعنا للعمل بايجابية في المؤتمر واستمرارنا في بذل الجهود من اجل تحقيق متطلبات شعوب منطقتنا تنعكس جلياً في ورقتي العمل التي تقدمت بها المجموعة العربية لاعمال هذه الدورة، اننا نرى تنفيذ ما تتضمنه ورقتي العمل واعتمادها من قبل الدول الاطراف، مسلماً لإبرام معاهدة ملزمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، كما ندعو الامين العام للامم المتحدة لعقد مؤتمر خاص بانشاء تلك المنطقة خلال 180 يوم من تاريخ المصادقة على الوثيقة النهائية لمؤتمر المراجعة 2015.

السيدة الرئيسة،

تعتبر الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ركيزة اساسية في معاهدة عدم الانتشار النووي، ويؤكد وفد بلادي على اهمية برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تسهم في بناء القدرات الوطنية للدول النامية وتضمن نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية في سبيل تحقيق اهداف تلك الدول التنموية.

لقد قامت دولة الكويت، وبالتنسيق مع ادارة التعاون التقني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع برنامج مشترك تم اعتماده في العام الماضي، حيث تم تنفيذ ستة مشاريع وطنية موزعة على عدة قطاعات ومؤسسات وطنية، كما تمت الموافقة من قبل الوكالة على سبعة مشاريع جديدة وذلك للدورة المستندية 2016 - 2017 وفقاً للخطة الانمائية لدولة الكويت للسنوات المقبلة ومتطلبات الجهات المختلفة بالدولة.

السيدة الرئيسة،،،

لقد رحبت دولة الكويت بالاتفاق المبدئي الذي توصلت اليه مجموعة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وألمانيا من جهة والجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة اخرى بشأن البرنامج النووي الايراني. ان الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق مكتسب لجميع الدول في اطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، وفي هذا الاطار، فإننا ندعو الجمهورية الاسلامية الايرانية لزيادة تعاونها وبشفافية تامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها لكافة الخطوات والايضاحات التي تطلبها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمامها لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالامن والسلامة النووية لتقديم الطمأنينة لدول وشعوب المنطقة. آمليين ان تتكفل جهود كافة الاطراف في التوصل الى اتفاق نهائي وشامل للملف النووي الايراني بحلول 30 يونيو 2015.

وختاماً السيدة الرئيسة،،،

يتابع المجتمع الدولي جلسات مؤتمرا بقلق وترقب كبيرين، فنجاح المؤتمر يبدأ من تعهد الجميع بالعمل سوياً وابداء مرونة أكبر والاستماع لوجهة نظر الطرف الاخر، فاذا ما عملنا على ذلك، فانه يمكن لنا ان نضع وثيقة متكاملة تعيد التوازن والمصادقية للمعاهدة وتتغلب على مخاوف المجتمع الدولي في نفس الوقت، والكويت ستبذل قصارى جهدها للوصول الى الهدف المنشود في خلق عالم يزدهر بالتعاون والتفاهم وخالي من الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل.

وشكراً السيدة الرئيسة،،،